

1 - التقويم عملية ضرورية: حيث نتمكن من خلال تلك العملية من معرفة ما تم إنجازه بقصد العمل على تحسين الممارسة المهنية، لذلك فإنه يمكن النظر إلى تلك العملية على أنها إجبار وليس اختيارية، فليس من حق الأخصائي إذا كان راغباً في أن يؤدي عمله بكفاءة أن يقرر القيام بذلك العملية أو إهمالها، حيث أن دوره المهني يستوجب الاهتمام بها والحرص على القيام بها، يجب أن تجمع نتائج الاختبارات وبياناتها وتحلل بحيث يصبح تفسيرها ممكناً وذا مغزى، فنتائج البرنامج التقويمي سواء كانت كمية أو في صورة درجات أو أرقام أو كيفية، يجب أن تلخص في إطار واضح من التقديرات وأن تحول إلى صورة إحصائية أو رسوم بيانية أو تقارير لغوية، وأن توصف اتجاهات هذه النتائج باستخدام الطرق الملائمة من التحليل الإحصائي أو تحليل المحتوى وأن تقدم في جميع الأحوال في صورة قابلة للفهم والنقل والاتصال بحيث تعطي صورة عن الفرد يمكن مقارنتها بصورة سابقة له، فيساعد ذلك على التعرف على اتجاهات نموه في المجالات المختلفة، وكذا مقارنتها بصورة زملائه الآخرين. لابد أن يعرف كل أعضاء المؤسسة التي تجري فيها عملية التقويم ما يمكن أن تقدمه من خدمات تعود بالنفع على المؤسسة بشكل عام وتساعد في تحقيق أهدافها، حيث أنها عملية لا تنتهي بمجرد التوصل إلى بعض النتائج، ولكن يعقب ذلك إدراك واع لكيفية الاستفادة بما تم التوصل إليه. فلا ينبغي أن ينحصر الاهتمام في القياس على المعارف والحقائق والمفاهيم، بل يتسع ليشمل الاتجاهات والميول والتفكير الناقد والتوافق الشخصي والاجتماعي. ويمكن القول إن التقويم عند تناوله مع عنصر من عناصر طريقة العمل مع الجماعات مثل عضو الجماعة مثلاً فإننا نتناوله من جوانب متعددة مما يجعلنا نصف التقويم بالشمول. حيث أن عملية التقويم لا يقتصر القيام بها عند نهاية العمل مع الجماعة فقط، بل يجب أن يتم بصورة دورية منتظمة، أي على فترات زمنية معينة منذ بداية العمل مع الجماعة وأثناء ممارسة الجماعة لأوجه نشاط البرنامج حتى النهاية. حيث أن لكل مرحلة خصائصها ومتطلباتها ويسهل التقويم المرحلي عملية التقويم النهائي. ومعنى بذلك استخدام الوسائل المتعددة دون الاكتفاء بإحدى الوسائل فقط، حيث أن بعض الوسائل لها مزايا ولها عيوب أيضاً، كما أن ما يمكن استخدامه في تقويم أحد العناصر قد لا يكون مناسباً لتقدير عنصر آخر، لهذا يصبح من المناسب استخدام أكثر من وسيلة.

7 - التقويم عملية مشتركة: حيث لا تقتصر تلك العملية على الأخصائي فقط، ولكن من الأفضل اشتراك أعضاء الجماعة، أو العاملين بالمؤسسة أو ذوي المناصب الإدارية أو المستفيدين أو أولياء الأمور في تلك العملية، أو بعضهم على حساب البرنامج التقويمي والحاجة إلى اشتراكهم.